VISIOCONFERENCING TECHNOLOGY AND THE RIGHT TO A FAIR TRIAL

Lynda MABROUK¹

Abstract:

The diffusion of communication and information technologies and their great development in recent years have had a great impact on all aspects of life, including the justice sector, through what is called the electronic court or electronic dispute resolution. The intrusion of this technology in the area of justice has had great success, particularly with regard to the speed of dispute settlement, the reduction in the load of cases and their accumulation or the displacement of litigants before the courts. The videoconferencing technology adopted by the courts has led to a number of modifications in the working methods of the judge as well as in the rights of the parties, particularly in criminal matters. This technology has changed the characteristics of the traditional trial and affected the principles and guarantees of a fair trial.

Key words: Traditional Trial, Video Conferencing Technology, Principles of Fair Trial, Rights of Defence, The Presence, The Public, Oral, The Right to Judge, Parties To The Case, Protection of Human Rights, The Justice.

Istanbul: Türkiye
p. 385-401

Received: 27/11/2021
Accepted: 18/12/2021
Published: 01/01/2022

This article has been scanned I
iThenticat No plagiarism
detected

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.15.28>

¹ Dr. , 20 août 1955 University - Skikda, Algeria, mabrouklyna94@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-8459-2191>

تقنية التحاضر المرئي والحق في محاكمة عادلة

ليندة مبروك 2

الملخص:

كان لانتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطورها الكبير في السنوات الأخيرة أثرها البالغ، فلقد هيمنت على كل نواحي الحياة، بما فيها قطاع العدالة من خلال ما يسمى بالمحاكمة الالكترونية أو التقاضي الالكتروني، ولقد أدى اقتحام هذه التكنولوجيا قطاع العدالة إلى تحقيق نجاح كبير، خصوصا ما تعلق بسرعة الفصل في المنازعات وتخفيف عبء تراكم القضايا وتنقل المتقاضين إلى المحاكم لكن في نفس الوقت أفرزت هذه التكنولوجيا عدد من التعديلات في أساليب عمل القاضي، وكذلك في حقوق الأطراف خصوصا في الدعوى الجزائية بعد تبني فكرة المحاكمة بواسطة تقنية التحاضر المرئي، هذه التقنية التي غيرت من ملامح المحاكمة التقليدية، وأثرت على مبادئ وضمانات المحاكمة العادلة. من هنا تركزت الدراسة على أهمية المحاكمة التقليدية والتراجع التدريجي عنها، لتحل محلها المحاكمة عبر تقنية التحاضر المرئي بما لهذه الأخيرة من إيجابيات وسلبيات على الحق في محاكمة عادلة.

الكلمات المفتاحية: المحاكمة التقليدية، تقنية التحاضر المرئي، مبادئ المحاكمة العادلة، حقوق الدفاع، الحضورية، العلنية، الشفوية، الحق في القاضي، أطراف الدعوى، حماية حقوق الإنسان، العدالة.

المقدمة:

لقد أفرزت الثورة الرقمية التي يشهدها العالم، تطورا كبيرا على جميع الأصعدة والنواحي دوليا ومحليا. وهيمنت على كل جوانب الحياة المعاصرة، فبعد أن كانت الرقمنة مقتصرة في البداية على الاتصالات والمراسلات بين الأفراد والمؤسسات، انتقلت إلى مجال المعاملات والتبادلات التجارية والبنكية بين الأفراد والمؤسسات الوطنية والدولية. وفي عهد ليس ببعيد دخلت هذه التكنولوجيا قطاع العدالة والقانون بصفة عامة، حيث كان لموضوع التقاضي الالكتروني نصيبا وافرا من هذا التطور، فبعد أن كان مصطلح التقاضي الالكتروني في حد ذاته يكاد ينعدم استخدامه في مجال العلوم القانونية والقضائية، أصبح متداولاً وظهر ما يسمى بالمحاكمة الالكترونية كواحدة من نتائج الحكومة الالكترونية، ليحدث تغييرا كبيرا في إجراءات التقاضي التقليدية، حيث اتجهت تشريعات الدول إلى إدخال التكنولوجيا الرقمية في قطاع العدالة والتي بلغت حدا هاما من التطور في بعض البلدان، لكن مازالت تتدرج في بلدان أخرى كل ذلك سعيًا إلى تحسين أداء نظام القضاء وفعاليتته. دون شك هي طريقة تساهم في فك الضغط على كاهل جهاز القضاء، من دون تعطيل لمصالح المتقاضين عن طريق ربح الوقت وتحقيق السرعة في الإجراءات، والقضاء بين الناس خلال أجل معقول تحقيقا للمحاكمة العادلة. وقد كان لمرفق العدالة الجزائري نصيبا وإن كان بسيطا من هذه التكنولوجيا، ساعيا نحو مسايرة التوجه العالمي في هذا المجال، حتى يتسنى لهذا المرفق الحساس من مواجهة التحديات، ومواكبة ما ينجر عن هذه التكنولوجيا من تطورات، في ظل ما يعرفه العالم من تغيير لأشكال الإجرام خصوصا العابر للأوطان. حيث بدأت الجزائر بإدخال هذه التكنولوجيا في المرافق الإدارية في إطار ما يسمى بالحكومة الالكترونية، ثم في قطاع العدالة عن طريق التقاضي الالكتروني بواسطة ما يسمى بقانون عصنة العدالة، واستخدام آلية التحاضر المرئي عن بعد، والتي يقابلها باللغة الفرنسية مصطلح

² د.، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، الجزائر، mabrouklyna94@gmail.com

"Visio-conférence" وقد أدرجها المشرع الجزائري بدايةً في إجراءات التحقيق وسماع الشهود، ثم انتقلت فيما بعد إلى جلسات المحاكمة وتوسع استخدامها أكثر في ظل جائحة كوفيد 19.

وإذ ندرس المحاكمة عبر تقنية التحاضر المرئي فإننا نسلط الضوء على هذا الأسلوب الجديد في الإجراءات أمام القضاء الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية متسائلين إلى أي مدى يمكن أن تتطابق المحاكمة عن بعد عبر تقنية التحاضر المرئي Visioconférence مع الضمانات الأساسية المقررة قانوناً للحق في محاكمة عادلة، على اعتبار أن جلسة المحاكمة وما يحيط بها من ضمانات، هي محور النظم الرسمية والرمزية والعملية لتحقيق العدالة، وتتساءل أيضاً كيف تنجح العدالة البعيدة في ترسيخ نفسها كبديل للعدالة الحضورية؟ وهل تتحقق فعلاً الحماية اللازمة والاحترام الكافي للحقوق والحريات في الحالة التي يقدم فيها المتهم أمام القاضي دون أن يكون حاضراً جسدياً في قاعة المحاكمة؟ وهل يتحقق مبدأ المساواة في الأسلحة بين الدفاع والادعاء (النيابة العامة) عندما يكون ممثل النيابة حاضراً جسدياً في الجلسة ومحامي الدفاع يشارك فيها من مكان بعيد؟ وكيف ساهمت تقنية التحاضر المرئي عن بعد وأثرت في تحقيق المحاكمة العادلة؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذه التقنية؟

هذه الأسئلة التي يحددها هذا البحث للإجابة عليها، تكون من خلال تحليل ديناميكيات نشأة هذا الابتكار وتطويره وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في المؤسسة القضائية عموماً، وللإجابة على هذه التساؤلات، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الانتقال من المحاكمة التقليدية إلى المحاكمة الرقمية.
- المبحث الثاني: تأثير تقنية التحاضر المرئي على الحق في محاكمة عادلة.
- المبحث الثالث: تطابق تقنية التحاضر المرئي مع الحق في المحاكمة العادلة.

المبحث الأول: الانتقال من المحاكمة التقليدية إلى المحاكمة الرقمية

تعد الدعوى الجنائية إحدى حلقات الشريعة، لما تنطوي عليه من ضمان إجراء محاكمة عادلة للفصل في إدانة الفرد من عدمه. وكما نعلم تدخل الدعوى في حوزة المحاكمة بناءً على أمر الإحالة الصادر من قاضي التحقيق، أو عن طريق قرار الإحالة من غرفة الاتهام، أو بواسطة إجراءات التكليف بالحضور، أو الاستدعاء المباشر أو عن طريق المثلث الفوري. فتنقل الدعوى من مرحلة التحقيق إلى مرحلة المحاكمة والتي يطلق عليها مرحلة التحقيق النهائي (عبدالله أوهائية ص7 وما يليها)، أين يلتقي كل الخصوم في جلسة المحاكمة بمفهومها التقليدي، هذا المفهوم الذي بدأ في الآونة الأخيرة يشهد تغيرات جذرية، طالته كما طالت قطاع العدالة عموماً وجلسة المحاكمة خصوصاً، بما تحمله هذه الأخيرة من رمزية وطقوس وهيبة استمرت في الزمن إلى يومنا هذا. لكن بفعل تطورات التكنولوجيا وتسارع الأحداث، بدأت ملامح جلسة المحاكمة تتلاشى تدريجياً، والجزائر واحدة من الدول التي تشهد هذا التغيير بفعل القوانين التي أدخلت في المنظومة التشريعية الوطنية مواءمة للاتفاقيات التي أبرمتها الدولة في مجالات عدة.

المطلب الأول: بداية التراجع عن المحاكمة التقليدية

مرت المحاكمة الجنائية أو ما يطلق عليها (بالتحقيق النهائي)، بمحطات أساسية كانت ومازالت تتمحور حول جلسة المحاكمة التقليدية، التي تركز على البعد المسرحي وهو الطابع الأصلي والمستمر في التنظيم القضائي المعاصر، رغم القيود المتزايدة على مجال تطبيقه، حيث أدت هذه القيود إلى تغير بعض ملامح جلسة المحاكمة شيئاً فشيئاً، بدءاً من انتقال المحاكمة من قاعة المحكمة إلى مكتب القاضي، إلى غاية الوصول بالمحاكمة خارج أسوار المحكمة عن طريق تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

- الفرع الأول: المحاكمة التقليدية الأصلية

ترتكز المحاكمة التقليدية على طقوس أصبحت اليوم بنظر البعض عتيقة وذات نتائج عكسية، فهناك من يرى ضرورة تجنبها عن طريق تحديثها، لتتناسب مع المحاكمة الجنائية وضمان الوظيفة الاجتماعية للعدالة، فالمشهد المسرحي الدرامي المقدس للمحاكمة، وطقوسها الجامدة الثقيلة، غالباً ما تؤثر سلباً في المتقاضين ولا تسمح بمقاربة الواقع بدقة. خصوصاً في ظل تطور وتنوع الإجرام واتساع رقعته وعبوره للأوطان، مما يستدعي تنسيقاً وتواصلاً سريعاً بين العديد من الجهات القضائية بما يوفر فعالية ونجاعة القضاء.

- الفرع الثاني: الانتقال التدريجي من قاعة المحكمة إلى مكتب القاضي

يقول أنطوان غاربون Antoine Garapon: "تدريجياً انتقل مركز الثقل في العدالة من قاعة المحكمة إلى مكتب القاضي، مما فسخ المجال لما يسمى بالعدالة الوقائية والرضائية لتحتل حيزاً مهماً. ففي مكتب القاضي لم يعد هناك أي بروتوكول، فالقاضي لا يرتدي زيّاً رسمياً، ولم يعد المتقاضي يقف بعيداً عن القاضي أو خلف حاجز أو في المكان الأدنى من المنصة، أو في مكان بعيد أين يكون مضطراً للتحدث بصوت عالٍ. بل أصبح المتقاضي يقف وجهاً لوجه مع القاضي مما يسمح له بالتعبير أكثر عن ذاته وخصوصياته". حسب غاربون Garapon "إن تطور عدالة المكتب ظل لفترة طويلة محصوراً في المجال المدني وشؤون الأسرة وفي القضايا الجنائية الأقل خطورة، مثل قضايا الأحداث حيث يتدخل قاضي الأحداث عادة في مكتبه، أما قضايا الأحداث الخطيرة (الجنابات) فتحال إلى محكمة الأحداث التي تتبع طقوساً تحتوي على عناصر مسرحية تشبه تلك التي تمارس في محكمة جنابات البالغين." (Antoine Garapon, 1997)

أولاً: التحول من العدالة القهرية إلى العدالة الرضائية

صاحب تطور الدولة وإسرافها في التجريم تضخماً تشريعياً في المجال الجنائي، أدى إلى ما يعرف بأزمة العدالة الجنائية، فالعوامل التي تعرقل سير العدالة الجنائية تتعدد وتتضاعف يوماً بعد يوم، من كثرة التعقيد وطول الإجراءات وتباطؤها وإغراقها في

الشكليات، مما أدى بالسياسة الجنائية الحديثة مواجهةً لهذه الأزمة، إلى معاصرة بدائل العقوبة مع بدائل الدعوى الجنائية. وكان التصور الجديد للعدالة الجنائية هو التحول من العدالة القهرية إلى العدالة الرضائية، ولا شك أن اللجوء إلى هذا النوع من العدالة عزز المحاكمة خارج قاعة الجلسات، فلم تعد المحاكمة احتفالية عامة لإذلال المتهم كما يصفها البعض، بل عملت التشريعات الدولية والتشريعات الجزائرية أحدها، على تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية سعياً لتحقيق هذا الغرض بالتوسع في أنظمة الوساطة والتصالح والأمر الجزائي كبديل للدعوى الجنائية (القانون 15-02).

ثانياً: الانتقال إلى المحكمة الالكترونية

إن الانتقال إلى المحكمة الالكترونية كان عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بانتقال مرفق العدالة من الشكل التقليدي الورقي المعتمد في تقديم المعلومة والخدمة القضائية للأشخاص (رباب محمود، ص 392 و 393)، إلى الشكل الإلكتروني عبر الانترنت، عن طريق ربط المحاكم القضائية كلها ضمن دائرة الكترونية واحدة بعد حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدى، وربطها مع باقي المحاكم لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية، حيث تقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية، على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها (صفاء، ص 182).

ويمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة كالتوقيع الإلكتروني، والاتصال الإلكتروني بين المهنيين القانونيين، وكذلك رسائل البريد الإلكتروني ونقاط الرؤية العامة التي تسمح للمتقاضين بالتواصل مع كتابة ضبط المحكمة عن بُعد مثلاً الشباك الموحد للمحكمة العليا، وأهم تقنية هي تقنية التحاضر المرئي عن بعد *visioconférence* (Milano 2011)، وهي محور هذه الدراسة مع التركيز على استعمالها في جلسات المحكمة وما تحققه من ضمانات للمحاكمة العادلة.

المطلب الثاني: التحاضر المرئي عن بعد تعريفه وأساسه القانوني

لقد أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المسائل الإجرائية ضرورة حتمية في السنوات الأخيرة باعتراف جميع الدول، حتى وإن كان هذا الاستخدام بدرجات متفاوتة فيما بينها، ولاشك أن اقتحام هذه التكنولوجيا لقطاع العدالة أدى إلى عدد من التعديلات في أساليب عمل القاضي، وكذلك في حقوق أطراف الدعوى، على رأسها الحق في محاكمة عادلة وما يتطلبه من مفترضات.

- الفرع الأول: تعريف تقنية التحاضر المرئي *Visioconférence*

تُعرف تقنية التحاضر المرئي بأنها عبارة عن: "اتصال سمعي مرئي يجري في وقت واحد، بين أطراف متفاعلة معاً في مواقع مختلفة، حيث يمكن من خلال تلك المواقع، استعمال شبكة الإنترنت في التحاور معاً أو مع الموقع الرئيس، من خلال إمكانيات أجهزة الكمبيوتر السمعية والمرئية، وكاميرات الفيديو الرقمية أين يمكن للمتحاورين في المواقع المختلفة توجيه الأسئلة والاستفسارات والتعليقات إلى الموقع الرئيس واستقبال الإجابات والاستفسارات الخاصة بها" (عمر عبد المجيد، ص 387 و 388)، فهي من أهم مستحدثات التكنولوجيا التي أتاحت بعداً جديداً من أبعاد التقاضي عن بعد، فبواسطة هذه التقنية يمكن الربط بين عدد من الأشخاص متواجدين في أماكن مختلفة وتفصل بينهم مسافات شاسعة، كأن تكون هيئة الحكم في مقر الجهة القضائية، فيما يتم ربطها عبر وسائل الاتصال السمعية والمرئية بكل من له صلة بالدعوى، من متهمين وضحايا وشهود وخبراء ومحامين في أماكن مختلفة، والتفاعل معهم بالصوت والصورة كما لو كانوا في قاعة المحاكمة التقليدية يسمع كل منهم الآخر، ويتحدثون مع بعضهم البعض بيسر وسهولة (عمر عبد المجيد، ص 387).

- الفرع الثاني: الأساس القانوني لتقنية التحاضر المرئي عن بعد

ترتبط فكرة التقاضي أو المحاكمة عن بعد عبر تقنية التحاضر المرئي في الجزائر بالتقاضي الإلكتروني و التي تجد أساسها القانوني في الاتفاقيات الدولية، وبعض القوانين الداخلية.

أولاً: تقنية التحاضر المرئي عن بعد في الاتفاقيات الدولية

نصت المادة 2:69 من نظام روما الأساسي (جويلية 1998) على استخدام التحاضر المرئي عن بعد في قطاع العدالة بقولها: " يدلي الشاهد في المحاكمة بشهادته شخصيا، إلا بالقدر الذي تتيحه التدابير المنصوص عليها في المادة 68 أو في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ويجوز للمحكمة أيضا أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي..." وجاء في البند الثامن عشر من المادة 18 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (نوفمبر 2000) المصادق عليها من طرف الجزائر (المرسوم الرئاسي رقم 02-55) ونصها كما يلي: " عندما يتعين سماع شخص موجود في إقليم دولة طرف، بصفة شاهد أو خبير أمام السلطات القضائية لدولة طرف أخرى، ويكون ذلك ممكنا ومتفقا مع المبادئ الأساسية للقانون الداخلي يجوز للدولة الطرف الأولى أن تسمح بناءً على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو، إذا لم يكن ممكنا أو مستصوبا ممثل الشخص المعني بنفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة. ويجوز للدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى إدارة جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف الطالبة وأن تخطرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب." أيضا ورد في المادة 3:36 ب من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لسنة (2010) النص على: " إتاحة الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الخبراء والضحايا، ويجوز استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال"، من خلال النصوص المذكورة نجد أن استخدام هذه التقنية اقتصر استخدامها على إجراءات جمع الأدلة كشهادة الشهود والخبراء الذين يتعذر حضورهم شخصيا.

ثانياً: تقنية التحاضر المرئي عن بعد في القانون الداخلي

إن من أهم القوانين التي شرعت استخدام هذه التقنية في الجزائر، القانون رقم 15-03 المتعلق بعصنة العدالة (محمد العيداني ص 504 وما يليها)، حيث نصت المادة الأولى منه على التقاضي الإلكتروني من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، وإرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية، حيث نصت المادة 14 على أنه: " إذا استدعى بُعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد." أما أحكام المادة 15 فحددت نطاق استخدام هذه التقنية في فقراتها الثلاث، حيث جاءت كما يلي: "يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، يمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. ويمكن لجهة الحكم التي تنظر في قضايا الجناح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك." والمادة 16 التي حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني بنصها: "يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط. يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويجري محضرا عن ذلك. إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس". من هنا نلاحظ أن قانون عصنة العدالة كان واضحا بشأن استخدام هذه التقنية في مرحلة المحاكمة.

ونص المشرع لأول مرة في قانون الإجراءات الجزائية على استخدام هذه التقنية بموجب الأمر رقم 15-02، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية في المادة 65 مكرر 27 بنصها: "يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي

الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته..." ففي البداية اقتصر استخدام هذه التقنية على مرحلة التحقيق ومسألة سماع الشهود والخبراء. لكن مؤخرا وبسبب جائحة كوفيد 19 وارتفاع حالات العدوى بهذا الوباء، وحفاظا على أمن وصحة وسلامة المواطن صدر الأمر 04-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية في الكتاب الثاني مكرر الذي سمح باستعمال وسائل الاتصالات السمعية والمرئية أثناء إجراءات التحقيق والمحاكمة لحسن سير العدالة وحفاظا على أمن وصحة المواطن، حيث فضلا عن استخدام هذه التقنية في التحقيق وفقا للمادة 441 مكرر 02 نص المشرع على استخدام هذه التقنية في مرحلة المحاكمة طبقا للمادة 441 مكرر 07.

ثالثا: تقنية التحاضر المرئي عن بعد غيرت من ملامح جلسة المحاكمة

الجلسة l'audience أو جلسة المحاكمة l'audience de jugement هي التي تدور حولها التجربة التقنية الجديدة وبطريقة مثيرة للإعجاب، فوحدات الزمان والمكان للمحاكمة التقليدية والتي طالما ارتبطت إحداها بالأخرى، هي اليوم في طور الانفصال. إنه تراجع عن طريقة تنظيم الطقوس القضائية التقليدية المعروفة (Rivoire , 2011 Jean-Luc) ولاشك وإلى غاية وقتنا الحاضر وقبل إدخال هذه التقنية، ظلت دائما جلسة المحاكمة أحد مظاهر الطقوس الثابتة والمستقرة هذا ما لاحظته المؤرخون، حيث أنه بإمكان قاضي من القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر، أن يشارك في جلسة محاكمة في العصر الحديث دون أي إحساس بالنقص أو بالارتباك. فجلسة المحاكمة l'audience de jugement كمنصة للعدالة هي أيضا عبارة عن احتفال تلتقي فيه كل التفاعلات الاجتماعية في شكل منظم ومؤطر، فالطقوس والهياكل واللباس والسينوغرافيا القضائية هي نفسها لم تتغير أبداً، واللغة المستعملة في المحاكمة هي ميراث الماضي غير القابل للزوال.

غير أن تقنية التحاضر المرئي عن بعد غيرت من ملامح جلسة المحاكمة تغييرا يكاد يكون جذريا، فلو تخيلنا أن قاضيا من الزمن الماضي حضر جلسة محاكمة عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد ، فإنه لا محال سيكون أكثر ارتباكاً واضطراباً بسبب هذه الطريقة، ليس فقط لأنها طريقة تعتمد على وسائل وأدوات تكنولوجية جديدة (كالكاميرات والشاشات...)، بل لأن هذه التقنية تسير جنبا إلى جنب مع مفهوم جديد لحضور الأشخاص المشاركين في جلسة المحكمة، ومفهوم جديد أيضا لمبدأ الشفوية والمواجهة (Licoppe Dumoulin, p13) باعتبارهما من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة.

المبحث الثاني: تأثير تقنية التحاضر المرئي عن بعد على الحق في محاكمة عادلة

يعتبر الحق في محاكمة عادلة من أهم حقوق الإنسان، بما يوفره من حماية لحقوق الإنسان الأخرى. وحتى تكون المحاكمة عادلة يجب أن تركز على وسائل قانونية كفيلة بحماية هذه الحقوق، لأن توفير محاكمة عادلة هو أمر ضروري ليس فقط من منظور حماية حقوق المتهمين أو الضحايا، لكن لضمان حسن سير العدالة أيضاً، وإذا كانت المحاكمة العادلة تتعلق بكافة المراحل الإجرائية للدعوى، فإننا في دراستنا هذه نسلط الضوء على المرحلة النهائية وهي مرحلة المحاكمة وما يرتبط بها من ضمانات إجرائية كانت أو موضوعية تكفل الحق في محاكمة عادلة.

المطلب الأول: مخاطر التحاضر المرئي عن بعد على مبادئ المحاكمة العادلة

إن أهم المبادئ التي نود التركيز عليها هي تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمرحلة المحاكمة، مثل مبدأ الحضورية والشفافية والعينية.

- الفرع الأول: الحق في الحضور الشخصي لجلسة المحاكمة (مبدأ الحضورية)

تكون إجراءات التحقيق النهائي حضورية بالنسبة لخصوم الدعوى، فالقاضي الجنائي يبني عقيدته بحرية كاملة بناءً على ما يدور أمامه من مناقشات في الجلسة، ولا شك في أن اتخاذ إجراءات المحاكمة بحضور المتهم تتيح له دفاعاً حقيقياً ومواجهة الاتهام الموجه إليه، وإن حضوره يساعد القاضي على تكوين عقيدته على نحو صائب، ومن ثم الاهتمام إلى حكم عادل بشأن الدعوى المعروضة عليه، فالقاعدة تقضي بأنه لا يدان أحد قبل سماع أقواله وإبداء دفاعه (حاتم بكار، ص 161).

أولاً: ضرورة الحضور الشخصي كضمانة في التحقيق النهائي:

إن الحضور الشخصي ضمانة أكيدة وضروري أيضاً لمبدأ شفوية المرافعة حيث يُمكنُ جهة الحكم والخصوم من مناقشة الأدلة المقدمة، فلا يكفي صحة الدليل لاقتناع المحكمة به، بل لابد من أن يكون هذا الدليل قد تمت مناقشته في الجلسة المادة 212 الفقرة 2 ق.إ.ج بنصها: "... ولا يسوغ للقاضي أن يبني قراره إلا على الأدلة المقدمة في معرض المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها حضورياً أمامه"، ويقتضي هذا المبدأ تمكين الخصوم من حضور الجلسة وذلك بإعلامهم بموعدها قبل انعقادها، وعليه فإن إبعاد المتهم عن حضور بعض إجراءات التحقيق النهائي يترتب عنه البطلان المتعلق بالنظام العام (شوقي الشلقاني، ص 385)، وحضيت قاعدة محاكمة المتهم حضورياً في المعاهدات والتشريعات المعاصرة باهتمام كبير، قد أشارت إليها ضمناً المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات، وتبنتها الكثير من قوانين الدول، فحضور المتهم يتيح لهذه الإجراءات سيرها المعتاد وفق التنظيم التشريعي (نجيب حسني، ص 14).

ثانياً: موقف المشرع من مبدأ الحضورية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد

بعد أن كانت هذه التقنية مقتصرة على مرحلة التحقيق لأجل الاستجواب وسماع الشهود، انتشرت بشكل ملفت للانتباه خصوصاً في الآونة الأخيرة بسبب انتشار جائحة كوفيد 19، أين لجأت الجزائر إلى اعتماد هذه التقنية تفادياً لانتشار العدوى وتسييراً حسناً لمرفق العدالة الذي عرف تدبداً كبيراً بسبب الحجر الصحي، حيث أدخل المشرع تعديلات على قانون الإجراءات الجزائية معتمداً الحضور عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد أثناء المحاكمة كبديل للحضور الشخصي من خلال القانون 04-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية في المادة 441 مكرر 7 حيث أجازت المادة لجهات الحكم استعمال هذه التقنية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أثناء الاستجواب أو إجراء المواجهة، ونصت المادة 441 مكرر 8 على أن الاعتراض على إجراء هذه التقنية من طرف النيابة أو أحد الخصوم يجب أن يكون مبني على دفع جدي، وفي حالة عدم جدية هذه الدفع لتبرير رفض الامتثال لهذه التقنية أصدرت جهة الحكم قراراً غير قابل لأي طعن، باستمرار المحاكمة وفق هذا

الإجراء وفي هذه الحالة يحق للدفاع الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة الحكم المختصة. ونصت المادة 441 مكرر 9 على حق الأطراف في طلب استعمال هذه التقنية لكن مسألة قبول أو رفض الطلب يعود لجهة الحكم بعد استطلاع رأي كل الأطراف بما فيهم النيابة العامة بقرار قابل للمراجعة متى ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب. تطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 347 من هذا القانون في حال رفض المتهم الإجابة أو قرر التخلي عن الحضور، إذا تقرر إجراء المحاكمة باستعمال المحادثة المرئية عن بعد. يمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم، ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا (المادة 441 مكرر 10 إ.ج.ج.). إذا كان هذا هو حكم القانون بالنسبة لمبدأ الحضور الشخصي والاستثناءات التي وردت عليه في ظل القانون 20-04. نلاحظ من خلال النصوص أن اللجوء إلى تقنية التحاضر المرئي سلطة تقديرية للقاضي في الحالات التي يحددها القانون متى رآه مُبررا، والاعتراض عليه يجب أن يكون مبنيا على دُفوع جدية، وقرار المحكمة في هذه الحالة غير قابل لأي طعن. وقضت محكمة النقض الفرنسية في قرار لها وبشكل صريح بأن اللجوء إلى تقنية التحاضر المرئي عن بعد يكون غير مسبب (cass. Crim., 2 mars 2011).

ثالثا: موقف القضاء من مبدأ الحضورية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد

لقد ثار جدل كبير بخصوص الحضور عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد وأثره على قاعدة الحضور الشخصي كضمانة للمحاكمة العادلة، وفي هذا الشأن قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأحكام متباينة وذكرت في أحد أحكامها، أنه على الرغم من عدم ذكر حق المتهم في الحضور بعبارات صريحة في المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية، إلا أنه ينبع من موضوع وغرض هذه المادة (القرار 12:02:1985 رقم A.89، §27-29 Colozza ضد إيطاليا)، وتعتبر المحكمة الأوروبية أن الحق في الحضور على جانب كبير من الأهمية في المحاكمة العادلة (Milano Laure, 2011)، فمن حق المتهم الاستماع إليه وضرورة التحقق من دقة أقواله ومقارنتها بأقوال الضحية والشهود (القرار GC، بتاريخ 1:03:2006 رقم Sejdivic 56581:00 ضد إيطاليا)، وأكدت المحكمة على حاجة كل من المتقاضين والقاضي في أن يكونا في حضور شخصي مع بعضهما البعض ولم تنكر انتهاك استخدام تقنية التحاضر المرئي لهذا المبدأ، إلا أنها في أحكام أخرى قضت بأن المثل الشخصي للمتهم ليس له "نفس الأهمية الحاسمة في الاستئناف كما في الدرجة الأولى"، وإن طرق تطبيق المادة 6 في الاستئناف تكون تبعا لخصوصيات الإجراء، ويبدو أن هناك تناقض مفاده أن الحضور الشخصي أمر وجوبي وحتمي أمام قضاء الدرجة الأولى واستخدام تقنية التحاضر المرئي أمر مستحيل في هذه المرحلة من الإجراءات (Milano Laure, 2011).

- الفرع الثاني: تأثير تقنية التحاضر المرئي عن بعد على حق الخصوم في تبادل الحوار شفاهة (مبدأ الشفوية)

تقتضي مبادئ المحاكمة العادلة وجوب أن تجرى جميع إجراءات المحاكمة بشكل شفوي واضح، وكلام مسموع تتحقق من خلاله المواجهة الحقيقية بين الخصوم، ويتمكن القاضي من لعب دور إيجابي في الموازنة بين أقوال الخصوم وتكوين قناعته، فلا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الأوراق والأدلة، بل يجب عرضها على بساط البحث للمناقشة بالجلسة في حوار بين الخصوم ليبيدي كل منهم رأيه في الدليل الذي دارت حوله المناقشات والمرافعات (عبد الرؤوف، ص 1525).

فإن كانت مسألة استخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد تحقق بعض الشيء الشفوية (عمر عبد المجيد، ص 401)، إلا أنها تشكل خسارة كبيرة في جودة التبادل في العملية القضائية بين المشاركين في المحاكمة، من قضاة وخصوم وشهود ومحامين وغيرهم، وفي نظر المنتقدين لها تثير عدة إشكالات بخصوص الإنقاص من مبدأ الشفوية، نوجزها فيما يلي:

أولا: الإحساس بالتباعد النفسي: بالإضافة إلى العوائق التقنية، فإن مستخدمي هذه التقنية لديهم إحساس كبير بالتباعد النفسي، ويشعرون بأن مشاركتهم في التناوب متذبذبة بسبب قلة التواصل البصري، الذي يخلق لديهم شعورا بتذبذب التفاعل الذي لا يُسهل التعبير عن الأحاسيس، التي لا يمكن التعبير عنها إلا شفاهة، فالشفوية من أهم إجراءات المحاكمة، وهي من

مظاهر المواجهة بين الخصوم، وضمانة أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة (Jean-Luc Rivoire , 2011) واستعمال هذه التقنية قد يجعل الحوار لا يتحقق معه مبدأ الشفوية بالمفهوم التقليدي السابق، حيث يجتمع كل الأطراف في مكان واحد هو جلسة المحاكمة، وترتبط الشفوية بالواجهة التي يجب احترامها من حيث المبدأ في إعطاء الكلمة لجميع الخصوم على قدم المساواة.

ثانيا: تقنية التحاضر المرئي عن بعد تقوض جودة الاستماع: لا شك أن استخدام هذه التقنية يقوض عملياً جودة استماع القاضي بسبب الحاجز والمسافة التي تخلقها الشاشة بين القاضي والمتقاضين، وعدم قدرة إدراك المحكمة لأهم النقاط، كعلامات الانزعاج أو عدم الارتياح في الجانب الآخر، ومعرفة متى يمكن التحدث ومتى يمكن الصمت، ومتى يمكن المقاطعة، كل هذه البديهييات الضرورية لممارسة حق الدفاع بشكل كامل تختفي أثناء المرافعة من خلال تقنية التحاضر المرئي عن بعد، بالإضافة إلى الأعطال الفنية في الاتصال، مثل انقطاع الصورة أو الصوت، حيث يصعب على الخصم والشخص المتزاحم الإحساس بأن القضية قد نوقشت بطريقة وجاهية. ويزداد الإحساس بالإحباط أكثر لأن النيابة العامة حاضرة في قاعة المحكمة وتستفيد من الاستماع والمعلومة التي لا تتناسب جودتها مع تلك المقدمة إلى المتقاضين في الطرف الآخر، وفي هذا السياق قضت محكمة النقض المصرية بأنه: "في الحالة التي تتعذر فيها المواجهة وفقاً للمفهوم التقليدي ويكون سماع الأقوال الشفوية غير ممكناً، فإن تطبيق مبدأ الشفوية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد من شاشة إلى أخرى تكون ملائمة وعادلة وأكثر قدرة على أداء وظيفتها من التمسك بالمفهوم التقليدي لمبدأ الشفوية" (حاتم البكري، ص 182)، وبالتالي فإن سبل الإنصاف معروفة، فقط يجب ضمان تنفيذها بدقة من خلال بنية تحتية تقنية ذات جودة عالية وتسيير فعال، بالإضافة إلى اهتمام القضاة المتزايد ووعيهم الدائم بالحفاظ على تكافؤ مبدأ التساوي في الأسلحة *l'égalité des armes* بين الاتهام والدفاع.

- الفرع الثالث: الحق في علنية المحاكمة عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد (مبدأ العلنية)

العلنية ضمانة هامة لتحقيق المحاكمة العادلة ضد أي عدالة سرية، فهي الرقيب على عدالة الإجراءات، ومن أبرز مظاهرها السماح لجمهور الناس بالدخول إلى القاعة التي تجري فيها المحاكمة، وتمكينهم من الاطلاع على ما يجري فيها من إجراءات وما يدور خلالها من مناقشات وأقوال، والمحكمة ليست ملزمة باستدعاء الجمهور فلا تنتفي العلنية مالم يحضر الجمهور، فيكفي أن المحكمة أتاحت له ذلك ما دامت أبواب القاعة مفتوحة.

أولاً: ضرورة اجراء المحاكمة بصفة علنية: وتوصف جلسة المحاكمة العلنية *l'audience public* بأنها أحد النقاط الأساسية والأكثر حساسية والأكثر رمزية للعدالة، فالمحاكمة العلنية باعتبارها تجسيدا لمبدأ قانوني أساسي، هي أيضاً ممارسة مهنية تبرز من خلالها خبرة وأهلية الفاعلين في الساحة القضائية من محامين وقضاة وكتاب ضبط وخبراء، فهي عبارة عن عرض مسرحي علني للعملية القضائية، وتقليدياً جلسة المحاكمة تعتمد على احتفالية شعبية أساسها حضور ومشاركة الأطراف في هذه الاحتفالية وطقوس تكون أساسية في القضايا الجنائية حيث تكون النيابة العامة، المتهمين، الضحايا، القضاة والجمهور مجتمعين شخصياً في نفس المكان وهو قاعة الجلسات (Antoine Garapon, 2001).

فالعلنية هي النتيجة الطبيعية للمحاكمة العادلة، فعندما تجرى المرافعات على شبكة اتصالات وليس في قاعة الجلسات، فإن مبدأ علنية المرافعات يصبح محل استفهام.

ثانياً: العلنية ليست قاعدة مطلقة: نعلم جيداً أن مبدأ علنية جلسة المحاكمة ليس مطلقاً فله عدة استثناءات في حالات معينة معروفة قانوناً، ولقد لاحظنا أخيراً كيف أصبحت قاعات المحاكم شبه مهجورة بسبب إجراءات الحجر الصحي التي تبعت جائحة كوفيد 19، فهناك من التشريعات من اعتبرت الجائحة سبباً للاستثناء، كما فعل المشرع الفرنسي من خلال المادة السابعة من الأمر 20-303 المؤرخ في 25 مارس 2020 المتعلق بتكييف قواعد الإجراءات الجنائية على أساس قانون الطوارئ رقم 2020-290 المؤرخ في 20 مارس 2020 للتعامل مع وباء كوفيد 19، محاولاً الحد من الانتقادات بسبب هذا الاستثناء الذي

يحد من العلنية وذلك من خلال النص صراحة على إمكانية السماح بحضور الصحفيين الجلسات حتى في الحالة التي يأمر فيها القاضي بعقد الجلسة سرية، في ظل ظروف الأمن الصحي التي يتعين على القاضي تحديدها، وبالتالي فإن حضور الصحفيين ضمان الدعاية للجمهور، فتخصيص مقعد لهم أثناء الجلسة يعني مراقبة الجمهور (Verdeilhan, 2021).

إن علانية المحاكمة وفقاً لتقنية التحاضر المرئي عن بعد لا تحقق الفائدة المرجوة المطلوبة في إجراءات التقاضي كما هو الحال عند ممارستها بالشكل التقليدي وجاهة أمام القضاة، لأسباب منها أن بعض المحامين قد يتراجعون في قضاياهم من مكاتبهم، أو من بعض الأماكن الخاصة، كما أن عدم فعالية علانية المحاكمة بالشكل الإلكتروني مرده ضعف القناعة الشخصية لدى العامة في التقاضي الإلكتروني.

في الحالة التي لم يكن من الممكن فيها أن تُعقد الجلسة بحضور الجمهور (كفرضية محاكمة متهم موجود في السجن) فمن الضروري لضمان احترام مبدأ العلنية إبلاغ الجمهور بتاريخ ومكان إعادة الإرسال، (قرار مؤرخ في 14:11:2000، رقم Riepan 35115:97 ضد النمسا).

المطلب الثاني: مخاطر تقنية التحاضر المرئي على بعض الحقوق الأخرى

نلخص هذه الحقوق في بعضها والتي لها أهميتها كالحق في الوصول إلى القاضي والحق في المشورة القانونية وإعداد الدفاع.

- الفرع الأول: الحق في الوصول إلى القاضي

يطرح المختصون عدة تساؤلات حول المحاكمة عبر تقنية التحاضر المرئي بعد، وما إذا كانت تتيح للمتتهم الوصول الملموس والفعال إلى القاضي؟ وهل يمكن للقاضي أيضاً أن يمارس وظيفته بشكل صحيح في الحكم من خلال التبادلات المشفرة التي يتطلبها استخدام هذه التقنية؟ وماذا عن المتقاضي الذي يرفض استخدام التحاضر المرئي عن بعد؟

أولاً: نزع الصفة الإنسانية عن العدالة غالباً ما يُسلط الضوء على خطورة هذه التقنية ونزعها للصفة الإنسانية عن العدالة، حيث أن هذه الأخيرة ليست خدمة عامة مثل الخدمات الأخرى، فلا ينبغي النظر إلى الإجراء على أنه مجرد تقنية بسيطة لتنظيم المحاكمة لأجل تحقيق حسن الأداء والرياح والفعالية، بل يجب أن تُتخذ هذه التقنية ضمن إدارة الخدمة العامة للعدالة، ويجب أن لا يضر استخدامها بنوعية وجودة العدالة وبعدها الإنساني، ومع ذلك فإن هذه التكنولوجيا وتوغلها في النشاط القضائي جعل هذا الأخير قابلاً للقياس الكمي، وفي ذلك خطر يؤدي إلى الانحراف الإداري وتقويض استقلالية القاضي. وإذا نظرنا إلى الجانب الآخر نجد استخدام هذه التقنية يوفر العديد من المزايا للمتقاضين، كتوفير الوقت وتحسين الوصول إلى القانون، إلا أن ذلك مربوط بامتلاكهم الوسائل المادية الذكية للوصول إلى هذه التكنولوجيا التي تمكنهم من الحفاظ على حق الوصول الحقيقي إلى القاضي (Marc Janin, p13-27)، يمكن القول في الأخير إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس مسألة تقنية بسيطة، بل لها تأثير حقيقي على مهمة القضاء وعلى الحقوق الإجرائية للمتقاضين خصوصاً في البلدان التي تفتقد لوسائلها.

ولقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عددًا من الأحكام المتعلقة بالتحاضر المرئي رصدت من خلالها بعض الانتهاكات للمادة 6 في الحالة التي لا يتوافق فيها استخدام هذه التقنية مع الحق في محاكمة عادلة من خلال قرارها المؤرخ في 02:11:2011 رقم Sakhnovski 21272:03 ضد روسيا.

ثانياً: رفض المتقاضين للمحاكمة عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد

قضى المجلس الدستوري الفرنسي في هذا الشأن في قرارين له بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة 5 من الأمر رقم 303 لسنة 2020 المؤرخ في 25 مارس 2020 المتعلق بتكييف قواعد الإجراءات الجنائية على أساس قانون الطوارئ رقم 290-2020 المؤرخ 23 مارس 2020 للتعامل مع وباء كوفيد 19 لمساسها بحقوق الدفاع، القرار رقم QPC 872-2020 المؤرخ في 15

جانفي 2021، والقرار رقم 919-2021 QPC المؤرخ في 4 جوان 2021، حيث أن المشرع في المادة 5 السالفة الذكر وسع بشكل كبير في نطاق جلسات المحاكمة عن طريق التحاضر المرئي عن بعد (visiocoférence) بسبب حالة الطوارئ الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد 19، وسمح للقاضي بعقد جلسات المحاكمة بأي وسيلة اتصال إلكترونية بما فيها الهاتف، أمام جميع المحاكم الجنائية (ماعدا محكمة الجنايات)، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الأطراف ورغم معارضتهم.

- الفرع الثاني: ضمان الممارسة الفعلية للحق في الاستعانة بمحام

أقر المشرع الجزائري شأنه شأن كل التشريعات حقوق الدفاع بنص الدستور المادة 169 ونصوص القوانين الأخرى، ويعرف حق الدفاع بأنه تمكن المتهم من درء الاتهام عن نفسه بإثبات فساد أدلة الإدانة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال محاكمة عادلة تتوافر على كل مقوماتها من شفوية وعلنية وحضورية وغيرها، فالقانون مثلما اهتم بحقوق المجتمع قدس حقوق الدفاع، ورتب للمتهمين ضمانات لا يجوز الإخلال بها، فأوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع، فالنصوص الدستورية تكفل لكل إنسان حرية التعبير عن رأيه بالقول الشفهي أو بالكتابة أو بغيرها من وسائل التعبير (حاتم البكري، ص 172).

ويعد وقت التحضير للدفاع ضرورياً للغاية من أجل احترام حقوق الدفاع وضمانها بشكل فعال، بحيث يكون المتهم قادراً على الاستفادة من مساعدة محام، وعلى وجه الخصوص يجب أن يكون قادراً على التحدث إلى محاميه دون رقابة وفي سرية تامة، إلا أنه في حالة استخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد قد يؤدي إلى المساس بهذه السرية إذا لم يكن المحامي جنباً إلى جنب مع موكله، وإن وجود المحامي بعيداً عن مكان تواجد المتهم أو بعيداً عن قاعة المحكمة يشكل عائقاً أمامه أين يصعب عليه رؤية وسماع كل ما يحدث في قاعة المحكمة، ولا يسمح له تمييز ردود أفعال كل الأشخاص فمن الصعب أن تبرز الشاشة كل ذلك، فالتبادلات بين المتهم ومحاميه تكون أقل سهولة عندما يكون الاثنان معاً في جلسة المحاكمة. وتظل العوائق قائمة حتى بالنسبة للشخص الذي لديه محاميان أحدهما إلى جانبه والآخر في الجلسة (Jean-Luc Rivoire 2011).

إضافة إلى ذلك فإن جائحة كوفيد 19 وما تبعها من حجب صحي وتخفيف ازدحام المحاكم شجع القضاة على التصرف بسرعة، طبعاً مع وجوب الاحترام اللازم لوقت التحضير للدفاع.

المبحث الثالث: تطابق تقنية التحاضر المرئي عن بعد مع الحق في محاكمة عادلة

بالنسبة لاستخدام هذه التقنية ومدى تطابقه من عدمه مع الحق في المحاكمة العادلة، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قضت في هذا الشأن بعدة أحكام مختلفة نستعرضها ونستعرض رأي المختصين في هذا الشأن فيما يلي:

المطلب الأول: التحاضر المرئي يسعى لتحقيق هدف مشروع

تعتبر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مشاركة المتهم في الإجراءات عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد لا يتعارض في حد ذاته مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبموجب نصوص وطنية ودولية مختلفة، صدر هذا في العديد من أحكامها، علاوة على ذلك يعترف القاضي الأوروبي بمزايا تقنية التحاضر المرئي ويلج عليها كثيراً في القضايا المتعلقة بمحاكمات المافيا الإيطالية، التي تتطلب اتخاذ تدابير أمنية مشددة تتعلق بمخاطر فرار المتهمين، وتسمح هذه التقنية بتخفيف الضغط على الأطراف والشهود، وتعتبر ضماناً لمعالجة القضايا بسرعة. لهذه الأسباب المختلفة ترى المحكمة الأوروبية أن استخدام التحاضر المرئي عن بعد في هذه القضايا يسعى لتحقيق هدف مشروع، لكن المحكمة الأوروبية مع ذلك لا تستبعد أن هذه التقنية تنتهك الحق في الوصول إلى القاضي وعدالة المحاكمة. وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بهذا الخصوص عدداً من القرارات في هذا الشأن، منها القرار المؤرخ في 5:10:2006 رقم 45106:04 Marcello Viola ضد إيطاليا، والقرارين المؤرخين في 27:11:2007 الأول تحت رقم 35795:02 Ascitutto ضد إيطاليا والثاني تحت رقم 58295:00 Zagaria ضد إيطاليا (2011) (Milano Laure).

المطلب الثاني: ضرورة الإشراف على التحاضر المرئي عن بعد لضمان الحق في محاكمة عادلة.

إن مختلف القضايا المرفوعة أمام المحكمة الأوروبية، دافعت فيها الدول المدعى عليها جميعاً بأنه لا يوجد فرق جوهري بين الحضور الشخصي للمتهم ومشاركته في الإجراءات باستخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد، لكن هناك من المختصين من يدعو إلى دحض هذه الحجة، فالفرق جوهرياً بين الحضور المادي للمتهم ووجوده عبر هذا الوسيط التقني، ويدرك القضاة أيضاً أن التحاضر المرئي يُحوّل ويغير الاتصال وأن الاتصال عن طريق هذه التقنية لا يعادل الاتصال وجهًا لوجه، فالخصوصيات المحددة لاتصالات التحاضر المرئي تسبب تغييراً في الاتصال مع الآخر، وتسبب إضعافاً في إدراك السياق أي الصلة والرابط بين المحاور وبيئته، وإن كان هذا لا يعني أن التحاضر المرئي يشكل عقبة أمام عدالة المحاكمة، لكن بشرط أن يتم التعرف على خصوصيات التقنية وإتقانها بدقة من قبل المشاركين في نظام العدالة (F.Pilot)، ووفقاً للسوابق القضائية الكلاسيكية تعترف المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للمتهم بالحق في المشاركة الحقيقية والفعالة في محاكمته، ولا يشمل هذا الحق في الحضور فقط لكن أيضاً الحق في الاستماع ومتابعة المرافعات، قرار المحكمة الأوروبية المؤرخ في 23:02:4994 رقم 16757:90 Stanford ضد المملكة المتحدة (2011) (Milano Laure).

ومع ذلك تمارس المحكمة الأوروبية رقابة حقيقية من أجل احترام عدالة المحاكمة عند استخدام التحاضر المرئي. وتجري رقابة مشابها لتلك التي تستخدمها المواد 8 إلى 11 من الاتفاقية وهي رقابة مفروضة على بعض الحقوق وفقاً للقرارات الثانية من المواد السابقة الذكر، التي تحدد قائمة بالقيود الواردة على التمتع بتلك الحقوق، ولا تحتوي المادة 6 على أسباب مقيدة (باستثناء المتعلقة بالعلنية) ومع ذلك فإن المادة 6 ليست حتماً مطلقاً وقد اعتمدت المحكمة الأوروبية في سوابقها القضائية بشكل ملحوظ على نظرية القيود الضمنية لتنظيم الحق في الوصول إلى المحكمة، من هنا يبرز أنه في قضايا التحاضر المرئي تنظر المحكمة في المادة 6 الفقرتين 1 و 3 وتتعامل مع حقوق الدفاع كما تتعامل مع الحقوق المشروطة، فتشترط التأكد من أن استخدام التحاضر المرئي منصوص عليه في القانون وأنه يسعى لتحقيق أهداف مشروعة، حيث أن بعض النزاعات لا تصلح لأن تكون محلاً لاستخدام هذه التقنية وهذه الطريقة من الاتصال، والبحث عن أساس قانوني على الرغم من أن هذا لا يثير أية صعوبة لكن سيسمح

للمحكمة بالتحقق من عدم وجود استخدام مفرط لهذه التقنية، وتبقى الخطوة الأخيرة التحكم بشكل أكثر دقة فيما يتعلق بالمادة 6 والتحكم في التوازن بين حقوق الأطراف وفعالية عدالة الإجراءات، وتقوم المحكمة بالتحقق بشكل خاص مما إذا كانت إجراءات التحاضر المرئي قد احترمت حقوق الدفاع، وتضمن أن المتقاضى كان قادرًا على متابعة الإجراء وسماع أقواله دون عوائق تقنية، لذلك تتعلق عمليات التحقق في المقام الأول بالجوانب التقنية، التي يجب ألا تكون بأي حال من الأحوال عقبة في الاتصال بين المتهم والأطراف الأخرى والقاضي.

لذلك يجب على الدول توفير الموارد اللازمة للمحاكم، كما يجب عليها توقع الأعطال الفنية المحتملة.

المطلب الثالث: أهمية تقنية التحاضر المرئي بالنسبة للعدالة والمتهم

توفر استخدام تقنية التحاضر المرئي في المسائل القضائية العديد من المزايا، وهذا ما يفسر لجوء العديد من الدول إلى تكثيف استخدام هذه التقنية على الرغم مما لهذه التقنية من تأثير على شروط إجراء المحاكمة وحقوق المتقاضين، ولا يستوي الأمر في نظر المتخصصين خصوصاً الأوروبيين منهم، إلا إذا سهرت المحكمة الأوروبية على أن تكون ظروف عمل هذه التقنية تتوافق مع متطلبات المحاكمة العادلة، وذلك من خلال تعزيز وسيطرة مراقبتها في السنوات القادمة (Milano Laure 2011).

إن استخدام تقنية التحاضر المرئي في مجال العدالة يميل اليوم ليصبح مؤسسياً، مما يؤدي إلى ميلاد شكل جديد للإجراءات القضائية وهي المحاكمة عن بُعد حيث مفاهيم التواجد المشترك ووحدة المكان والزمان للمحاكمة لم تعد مناسبة أو مُؤهلة، بالإضافة إلى ذلك فإن إمكانية تجهيز النشاط القضائي عن طريق التحاضر المرئي أصبحت الآن أداة أخرى ضمن مجموعة أدوات العمل العام وحل ثابت، من المرجح أن يتم استعماله على نطاق واسع لحل المشاكل العامة الجديدة مثل نقل المعتقلين.

- الفرع الأول: مزايا تقنية التحاضر المرئي بالنسبة للعدالة

تعد تقنية التحاضر المرئي la visioconférence دون شك واحدة من أكثر الأدوات الرمزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تجعل بفضل وسائل الاتصالات السمعية البصرية إمكانية إجراء المقابلات أو جلسات السماع عن بعد entretiens ou auditions à distance ولها العديد من المزايا تتمثل في الحد من السفر غير الضروري، سواءً بالنسبة للمتقاضين أو المحامين أو الخبراء، وتقلل من التكاليف (فرج يوسف، ص 41) والمواعيد، وكذلك تنفص من المشاكل الأمنية، هذه المزايا كانت السبب في انتشار استخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد على نطاق واسع في المحاكم الوطنية للدول، وتشجع كل الدول اليوم وبقوة المحاكم على زيادة النسبة المئوية لجلسات المحاكمة les audiences التي تتم عن طريق التحاضر المرئي، ومع ذلك لا ينبغي لهذه المزايا أن تخفي حقيقة أن تقنية التحاضر المرئي تغير من شروط إجراء المحاكمة ولها بالضرورة انعكاسات على حقوق المتقاضين، وعلى هذا النحو تعتبر المحكمة الأوروبية أن تقنية التحاضر المرئي تتوافق مع الحق في محاكمة عادلة، لكنها تهم أكثر بالضمانات المحيطة باستخدامه، وإن التعميم والتقليل من أهمية هذه الأداة يجعل الإشراف عليها ضرورياً وسيكون للقاضي الأوروبي دوراً هاماً لا محالة في هذا الأمر (Milano Laure 2011)، مثلاً في فرنسا بدأت هذه التقنية تظهر من باب ضيق في قانون 15 نوفمبر 2001 بعد هجمات 11 سبتمبر ويتعلق الأمر بقانون الأمن القومي، لكن في الواقع المشرع الفرنسي كان يفكر في اعتمادها بالنسبة للإجرام المنظم والعاور للحدود، الذي يتطلب الوقت والمال والمخاطرة، فهذه التقنية كما سبق تجنب تكاليف النقل وخطر الهروب أثناء عملية التحريات والتحقيق، والقيام بتنفيذ المواجهات بسرعة أكبر دون الحاجة إلى انتظار عمليات النقل، ولا تعتمد على القرب الجغرافي للمتجهم (عمر عبد المجيد، ص 398)، وتسهل المساعدة القضائية فيما بين الدول، كل ذلك في سياق يأخذنا إلى الابتعاد أكثر فأكثر عن مبادئ العدالة الجنائية الكلاسيكية المتعلقة بالاختصاص القضائي الإقليمي تعزيزاً للاختصاص القضائي الخاص بمجالات معينة كالإرهاب (Jean-Luc Rivoire 2011).

- الفرع الثاني: مزايا التحاضر المرئي عن بعد بالنسبة للمتهم

بصرف النظر عن الجانب النفعي البحت السابق ذكره، قد يتم دفع الأطراف للمطالبة باستخدام تقنية التحاضر المرئي لتحقيق مصلحة شخصية كتجنب المواقف التي تثير قلق المتقاضين والمخرجة والتي على جانب من الخصوصية، فهي تقدم ميزة أو مصلحة في موقف معين. كعدم التقاء الضحايا بعيون المتهمين عند مخاطبتهم وغيرها من المزايا ذات الطابع الخاص والشخصي، والتي في بعض الأحيان تجعل المتهم أكثر ارتياحا وبعيدا عن كل الإحراج الذي يسببه حضور الجمهور بصفة عامة.

خاتمة

في الأخير ودون إنكار مزايا إجراء المحاكمات الجنائية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، وفي ظل التوجه نحو الانتشار الواسع لهذه التقنية مستقبلا فإن استخدامها ونجاحها مرهون بفرض التزامات عديدة على الدول أهمها العمل على توفير الوسائل الضرورية، والالتزام باليقظة لمنع الحوادث التقنية وضمان احترام حقوق الدفاع، والالتزام أيضاً بلا شك بتدريب العاملين في مجال العدالة على هذا النوع من الاتصالات والتقنيات.

وطبعا الأمر دائما متروك للمحكمة من ناحية أن تقتصر استخدام هذه التقنية على قضايا محددة، في حين قد تبقي المحاكمة التقليدية على جلسات المحاكمات الطويلة والمعقدة أو حتى أنواع معينة أخرى أين لا يمكن الاستغناء فيها عن الاتصال المباشر بين الأطراف والقاضي، ويتعين على التشريعات ضمان بقاء العدالة إنسانية وذات جودة عالية والسعي دائما إلى تشفير البيانات الشخصية حفاظا على الحق في الخصوصية والسرية.

وأن تعمل الدول بشكل جدي من أجل خلق نظام رقابي محكم يشرف على نجاعة وفعالية هذه التقنية في المحاكم و أن استعمالها يجب أن لا يهدر حقوق الدفاع، حفاظا على المبادئ العامة للمحاكمة العادلة.

قائمة المراجع باللغة العربية

- اتفاقيات وقوانين

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز: يولييه 1998)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 25 المؤرخ في 15 تشرين الثاني: نوفمبر 2000.
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، روما في 04 نوفمبر 1950.
- الأمر رقم 15-02، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المؤرخ في 23 جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015، العدد 40.
- الأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المتمم لقانون الإجراءات الجزائية
- المرسوم الرئاسي رقم 02-55، المتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المؤرخ في 05: 02: 2002، المنشور بتاريخ 10:02: 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 09.
- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصنة العدالة، المؤرخ في 01:02: 2015، المنشور بتاريخ 10: 02: 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 06.

- كتب

- أمير فرج يوسف، المحاكم الالكترونية والتقاضى الالكتروني، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2014.
- أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الاجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، 2011.
- عبدالله أوهابيه، شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائري، الجزء الثاني، دار هومة، 2017:2018.
- حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة تحليلية تأصيلية انتقادية مقارنة في ضوء التشريعات الجنائية (المصرية، الليبية، الفرنسية، الانجليزية، الأمريكية، الشريعة الاسلامية)، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997.
- حاتم محمد فتحي البكري، مبدأ الشفوية في الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، 2011.
- محمد زكي أبو عامر، الإجراءات الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2010.
- محمود نجيب حسني، شرح قانون الاجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1988.

- المقالات

- عمر عبد المجيد، ضمانات المحاكمة العادلة على ضوء تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجنائية في دولة الامارات، دراسة مقارنة، مجلة القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد 4، 2018.
- صفاء أوتاني، المحكمة الالكترونية، المفهوم والتطبيق، مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول 2012.
- رباب محمود عامر، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، السنة الثالثة عشر، العدد 25، 2019.
- محمد العبداني يوسف زروق، رقمنة العدالة في الجزائر على ضوء قانون 15-03، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية

- كتب

Antoine Garapon, bien juger, Essais sur le rituel judiciaire, Odile Jacop, Paris, 2001.

Dominique Verdelhan, L'audience est ouverte – Chroniques d'une justice défaillante – Éditeur Rocher, 2021.

F. Pillot, « La visioconférence. Ethique, modernité, humanité », intervention à la Conférence des Cours d'appel de l'UE).

L. Cadiet, « Le procès civil à l'épreuve des nouvelles technologies », *Procédures*, avril 2010, Dossier 8).

Laurence Dumoulin et Christian Licoppe, Les audiences à distance, Genèse et institutionnalisation d'une innovation dans la justice, LGDJ-Lextenso édition 2017.

- عناوين المراجع الالكترونية

Vers une nouvelle oralité ? Entretien avec internet : voir –, par Jean-Luc Rivoire Jean Danet le site internet : <https://www.cairn.info/revue-les-cahiers-de-la-justice-2011-2-page-73.htm>

Visioconférence et droit à un procès équitable, RDLF 2011, chron. n°08 Milano Laure, Marc Janin, <http://www.revuedlf.com/cedh/visioconference-et-droit-a-un-proces-equitable>.

La visioconférence à l'épreuve du procès équitable, Les Cahiers de la Justice –

Voir le site : <https://www.cairn.info/revue-les-cahiers-de-la-justice-2011>.